مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص 246-265

دور الحوافز الجبائية في التشجيع على الاستثمار السياحي في الجزائر

The role of fiscal incentives to encouraging tourism investment in Algeria

رابح بحشاشي[1]*، مسعود زموري[2]
[1] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، rabah.behchachi@univ-batna.dz
[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، messaoud.zemouri@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 04-05-2020 | تاريخ القبول: 24-05-2020

ملخص
اهتمت الدراسة بمدى نجاح الحوافز الجبائية الجزائرية ومنذ أن بدأت في تطبيق استراتيجيتها الجديدة مع صدور القانون 03-01 المتضمن التنمية السياحية، ومناطق التوسع السياحي واستعمال الشواطئ. حيث اعتمدت أسلوب الحافز الجبائي، للتشجيع على الاستثمار السياحي في إطار تحقيق خطة تطوير القطاع السياحي ضمن مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق عام 2030، وبعد الدراسة والتحليل أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي، وأن المشكلة القطاع السياحي لا تحل بتقديم الحوافز الجبائية وتنوعيها، بل يجب التحلي بالإرادة الفعلية مع تتحدد قدرات للقطاع، وحجم النقائص، وإعداد ومتابعة تنفيذ المخططات من طرف هيئات مسؤولة قادرة على إدارة القطاع بكل كفاءة.

الكلمات المفتاحية:
الحوافز الجبائية، الضرائب، الخطط، الاستثمار السياحي، السياحية، تهيئة الاقليم
تصنيفات JEL : H25، H3 O21، P41

Abstract
The present study focused on the very important issue that deals about the way how Algerian State's incentives have worked since it has begun implementing its new strategy by promulgating the Law 03-01. Are included in this strategy, tourism development, tourist expansion areas, and the use of beaches for tourism.

After an analysis of the different potentialities of the sector, the study led to recommendation that the tourism sector should receive more attention from decision-makers. And one of the main levers that may be used to achieve the targeted objectives is present in the area of taxes through incentive measures.

keywords: Development of Algerian tourism sector; investment in tourism; tax incentives; national plans; territorial planning.

JEL Classification Codes: H25, H3,O21,P41

* **المؤلف المرسل**

1.مقدمة

سعت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تطوير القطاع السياحي وذلك من خلال وضع خطة تنموية وبرنامج عملي شامل على المدى المتوسط والبعيد، هذا ما أثبتته الدراسات التي أنجزتها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) خلال سنوات الثمانينات والتي تخص 260 دراسة لموضع سياحي يقع على الشريط الساحلي، و40 دراسة تخص المناطق الصحراوية، وعينة بها 174 منطقة للتوسع السياحي (ZET)، كما قد تم في الفترة (ما بين 1999-2010) وضع برامج سياحية هامة خصصت لها أموال كبيرة لترقية هذا القطاع.

إشكالية الدراسة

مما تقدم وفي اطار المساهمة في وضع استراتيجية الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع السياحي وإشراكه وبحصة كبيرة في الدخل الوطني، بما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات بشرية وطبيعية تؤلها بأن تكون رائدة في القطاع السياحي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وتماشيا مع النظرة المستقبلية للتنمية الاقتصادية الشاملة، اخترنا دراسة **ما مدى نجاح أسلوب الحوافز الجبائية في التشجيع على الاستثمار السياحي في الجزائر**، وهذا بعرض ودراسة مجموع هذه الحوافز منذ سنة 2007 تاريخ إصدار أول مرسوم تنفيذ متصل باستراتيجية الدولة إلى غاية قانون المالية لسنة 2020، ومن ثم تقييم هذا الاسلوب ومعرفة مدى نجاحه في الدفع للاستثمار في القطاع السياحي سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تشخيص، وتقييم مدى نجاح الحوافز الجبائية التي قدمتها الدولة سواء كان في إطار الحوافز الجبائية، بهدف زيادة حجم الاستثمار السياحي، مع تزايد الاهتمام العالمي بالتنمية السياحية والتخطيط السياحي بكافة مستوياته وأشكاله.

أهمية الدراسة

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوافز الجبائية، في دفع الاستثمار السياحي إلى مستويات أحسن، كما تهدف الدراسة إلى تحليل الواقع السياحي في الجزائر من خلال تحليل مكونات مجموع الحوافز الضريبية، في إطار المخطط التوجيهي للسياحة أفاق 2030.

منهج الدراسة

توضيحاً لتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد عن الوزارة الوصية ووزارة المالية، والقوانين المتعلقة بالشأن المالي الجزائري، وكذلك المراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والتقارير الرسمية المتعلقة بأدبيات الدراسة.

الدراسات السابقة

لقد تطرق عدد من الباحثين لموضوع السياحة في الجزائر وكيف يمكن النهوض به وتطويره ولكل دراسة منطلق فكري يؤدي إلى تحقيق نتائج معينة ترتبط بإشكالية الدراسة، وهذه أهم الدراسات التي اهتمت بموضوع التحفيزات المالية والضريبية للقطاع السياحي في الجزائري، والتي نوجها على النحو الآتي:

- **دراسة مسعودي عبد الكريم**، سنة 2018، بعنوان؛ **الاستثمار السياحي كآلية لدعم التنمية الاقتصادية بالجزائر**، تهدف الدراسة التي نهدف إلى معرفة واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وما مدى مُساهمته في المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة، حيث توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من المقومات السياحية المتوفرة، إلا أنّ القطاع السياحي في الجزائر لا يُعتبر قطاعاً أساسياً في الدخل الوطني، بحيث لا تتعدى نسبة مساهمته في الصادرات الكلية 02%، كما لا يُعتبر قطاعاً من القطاعات التشغيلية في الدولة، وهذا ما تعكسه المؤشرات المستقاة من المنظمات والهيئات الدولية التي تُعنى بالسياحة الدولية.

- **دراسة دليلة بركان ونوال هاني**، سنة 2018، بعنوان؛ **الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تفعيله في ظل استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030)**، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاستثمار السياحي و سبل تفعيله و أهمية برامج التنمية السياحية في الجزائر، على اعتبار أنها تراعي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، حيث تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة وجعلها واحدة من الأولويات القومية، وذلك من خلال تطبيق استراتيجية طموحة وفعالة، تتمثل في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق سنة 2030، الذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية و الاستراتيجية التنموية الواجبة الإتباع و التي تعكس إرادة الدولة في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر.

- **دراسة صدوق المهدي، وأخرون،** سنة 2019، بعنوان؛ **صور التحفيزات الضريبية الممنوحة للاستثمار السياحي في إطار القوانين الضريبي،** لقد أصبحت التحفيزات الضريبية من إحدى الأساليب المتبعة من قبل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك فقد أوصت الدراسة المشرع الجبائي وفي أثناء وضعه للسياسة الجبائية أن يأخذ جميع العوامل التي تحد من فاعليتها، وذلك من خلال وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات مناخ الاستثمار السياحي والعوامل الأخرى المؤدية لجذبه، وفي إطار مجموعة من السياسات القانونية والمالية والاقتصادية المتوافقة.

- **دراسة سماعين عيسى،** سنة 2019، بعنوان؛ **دور التحفيزات الجبائي في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر- دراسة حالة فندق لافالي بالشلف،** هدفت الدراسة إلى إبراز أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر سواء تعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة أو تعلق الأمر بالتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار هيئات دعم الاستثمار ضمن نظام الامتيازات، وتوصلت الدراسة إلى أن كل أشكال الاعفاء الجبائي لوحدها لا تكفي لجذب الاستثمار في القطاع السياحي، بل يجب أن ترافق السياسة الجبائية، رقابة دائمة للمستفيدين مع توفير بيئة ملائمة للاستثمار السياحي وهي للأسف غير متوفر البعض من عناصرها في الجزائر.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة؛ أنها تخصصت في دراسة أسلوب الحوافز الجبائية الذي انتهجته الجزائر للتشجيع على الاستثمار السياحي من خلال دراسة الوضعية خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى غاية نهاية عام 2019. وهذا من بداية المشروع من الدراسة إلى غاية ممارسة النشاط بهدف تطوير وترقية السياحة الداخلية في الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للسياحة أفاق 2030.

2. إطار مفاهيمي عام حول التنمية السياحية والاستثمار السياحي

في هذا المحور توضح الدراسة متغيراتها المستقلة والتابعة خاصة ما تعلق بالتنمية السياحية وأهدافها وأشكالها، كذلك الاستثمار السياحي؛ أصناف السياحة، وعوامل الجذب السياحي، والعوامل المشجعة على الاستثمار في القطاع السياحي

1.2 التنمية السياحية ومكوناتها:

تعبر التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم، من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، لذلك اعتبرت التنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. وتتطلب التنمية السياحية تدخل الدولة عن طريق وضع تخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع (كافي، 2006). ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية.

1.1.2 عناصر التنمية السياحية

تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها (عثمان، 2004):

- عناصر الجذب السياحي Attraction وتشمل الميزات الطبيعية Natural Featuresمثل: أشكال السطح والمناخ والحياة والغابات وعناصر من صنع الإنسان man- made- objects، كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية؛

النقل Transport بأنواعه المختلفة البري، البحري والجوي، وأماكن النوم Accommodationسواء التجاري منها Commercial كالفنادق والموتيلات وأماكن النوم الخاص مثل: بيوت الضيافة وشقق الإيجار، و التسهيلات المساندة Supporting Facilitiesبجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك، وخدمات البنية التحتية Infrastructure كالمياه والكهرباء والاتصالات ...الخ؛ ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع العام أو الخاص أو الاثنين معاً.

2.2.1 أهداف التنمية السياحة

تهدف تنمية الصناعة السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية. وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية. كما أن إن تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي (دويه، 2011):

تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تؤدي المنشآت السياحية دورها بالشكل المطلوب، والمحافظة الدائمة والمستمرة على حقيقة المواقع السياحية؛ المناخ أو الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية؛

الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة، مع منحها ميزانية تمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي، إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة؛

دعم الدولة للقطاع السياحي؛ بتقديم حوافز جبائية، والدعم إذا تطلب الامر ذلك مع متابعة ومرافقة المستثمرين، وربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن؛

تشخيص دقيق لكل المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية، ووضع خطط بديلة؛

دراسة السوق السياحي المحلي، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلا تهم للسعي إلى تأمينها، وتوفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات؛

رفع مستوى نظافة الإقامات والفنادق والشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي، وتنسيق السياسات بين مختلف الخدمات المتعلقة بأنشطة النقل، والجمارك، والتجارة، والخدمات بصفة عامة.

وعليه فإن التنمية السياحية في مراحلها الأولى تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي (دويه، 2011):

- تبادل الثقافات، واللغات، والأفكار بين شعوب الدول السياحية، وزيادة الدخل القومي بزيادة العائد الناتج عن الحقل السياحي، وإحياء تقاليد وعادات سكان المناطق البعيدة التي قد تمتد إليها التنمية السياحية، والتي تصلح لأن تكون عناصر جذب سياحية،

- تطور المجتمع ونموه ورقيه حضارياً، وتوطيد العلاقات الدولية الثقافية والسياسية بين الدول وبعضها، وقوية الصلاة بين الشعوب، مع توجيه الانظار إلى المناطق الخلابة بالبلاد والدعوة إلى زيارتها؛

- دفع عجلة السوق المحلي والتشجيع على استهلاك المنتوج المحلي، ورواج الصناعات والخدمات المرتبطة بأنشطة السياحة، والرواج السياحي تنعكس أثاره على الحفاظ على البيئة وحمايتها؛

- تطوير المنظومة السياحية، بالتعاون بين الهيئات الدولية لخدمة العمل السياحي.

2.2 الاستثمار السياحي

يعتبر الاستثمار السياحي مشجع للإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصادية لارتباطه بها وحاجته الدائمة لمنتجاتها سواء كانت؛ زراعية، أو خدماتية، أو صناعية، هذا ما دفع بالاهتمام به لأهمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسية.

1.2.2 عوامل الجذب السياحي

تعتمد عملية الجذب السياحي على قدرات الدول المشجعة للسياحة بها، وهذا بحسب ما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية عوامل طبيعية، وبشرية، ومادي كما يلي (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 1999)؛

العوامل الطبيعية: وتمثل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية ...الخ؛

العوامل البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الخ؛

المقومات المادية والخدمية: مدى توافر البني التحتية، وتطور مختلف الصناعية، التجارية، البنوك؛

التسهيلات السياحية الضرورية: تتمثل خاصة في توفير المرشدين السياحيين المدربين. مع سرعة انجاز معاملات دخول السياح عند المعابر الحدودية، وتطوير عمليات التفتيش الجمركي، وتأهيل رجال الامن والجمارك.

2.2.2 العوامل المشجعة للاستثمار في القطاع السياحي

يستلزم مناخ الاستثمار السياحي توفر عوامل تجعله ناجح، وهي كالتالي (بركان و هاني، 2018):

البيئة الاقتصادية: توفر وضع اقتصادي مستقر دون أزمات ومشاكل اقتصادية كانخفاض الانتاج.

البيئة الضريبية: تعتبر أهم محدد لاتساع وانتشار الاستثمارات السياحية، لذا فان تشجيع الاستثمارات يكون بإعفاءات ضريبية أو تقليل نسبة الضرائب.

الاستقرار الأمني: يعتبر شرط لقدوم المستثمرين وإقبالهم للاستثمار في مناطق محددة دون غيرها.

البيئة السياسية: استقرار النظام السياسي، والانتقال الديموقراطي للحكم بين الأحزاب السياسية.

تشريعات قانونية المالية: بشكل وضوح واستقرار نصوص قانون المالية في عمليات الاستثمار خاصة ما تعلق باستيراد مستلزمات الاستثمار السياحي من مناطق مختلفة من العالم.

وجود مدخرات: أي تحقق فوائض مالية للأفراد، تشجعهم للاستثمار بدلا من الاستهلاك.

مدى توفر الخدمات العامة والبنى التحتية؛ الطرق، الموانئ، قوة التدفق على شبكة الانترنت.

استقلالية القضاء باختلاف مستوياته وتخصصاته؛ يحفز المستثمرين للبقاء وتطوير استثماراتهم.

توفر اليد العاملة الكفؤة ومعدلات منخفضة للأجور والرواتب.

سياسة تشجيع الدولة للمستثمرين عن طريق التحفيز الجبائي، والمنح والقروض.

3.2 أسس القطاع السياحي في الجزائر

تتوفر الجزائر على عناصر الجذب السياحي وبامتياز إذا ما تم مقارنتها بتلك لعدد من دول البحر المتوسط، فبها شواطئ البحر، والسهل والغابات، والصحراء كما تتميز بمناخ جميل وبفصول أربعة تجذب السائح من جميع أنحاء المعمورة.

1.3.2 الخصائص الطبيعية والجغرافية

تقع الجزائر في الجهة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، وتحتل مركزًا محوريًا في المغرب العربي ولأفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية، للجزائر ساحل بطول 1200 كلم، وتعد

من أكبر البلدان الأفريقية بمساحة 2381741 كلم²، وبـ43 مليون نسمة إلى غاية 01 جانفي 2019. وبمنطقتين متميزتين عن بعضهما بعضًا، هما:

1- منطقة الشمال: وتضم المناطق السهلية، وهي مناطق عريضة أكثر منها طويلة، وهي تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول والجبال كالأوراس، والونشريس، جرجرة، تلمسان، وجبال الأطلس الصحراوي التي تتكون من جبال القصور، العمورية، أولاد نايل، و أخريبان. كما يتصف المناخ الجزائري بالمتوسط أساسًا وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردًا قارصًا، والصيف حارًا وجافًا.

2- منطقة الجنوب الصحراوي: لها ثلاثة صفات رئيسية، هي: الهضاب الأرضية، وتسمى بالحمادة والدروع، والثانية تتركز في العروق وهي: العرق الغربي الكبير، والعرق الشرقي الكبير، وعرق شاش. والثالثة طبيعة الهقار، قمة "تاهات" آتاكور (tahat) وهي أعلى قمة جبلية في الجزائر وجبال أهقار بارتفاع 2908 متر، بتمنراست، مناخ الصحراء تقل فيه كمية الأمطار التي لا تزيد عن 500 ملم في

2.3.2 الخصائص الطبيعية والجغرافية للجزائر

يتوفر للجزائر ستة مناطق سياحية تبعا للتنوع المعطيات الجغرافية للجزائر وهي كالتالي:

1- منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي: وتتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبأثار رومان واسلامية، وآثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ.

2- منطقة السلسلة الأطلسية: توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" بـ 2308 مترًا، وجبال الأوراس، وسلسلة جبال موازية للساحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية السياحية.

3- منطقة الهضاب العليا: والتي تتميز بمناخها القاري، وبمواقعها الأثرية، وبضاعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.

4- منطقة الأطلس الصحراوي: وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، والتي يمكن فيها تنمية السياحة المناخية، المعدنية، الصيد...الخ.

5- منطقة واحات الصحراء: تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل درجة من الصحراء الكبرى، وبها تتركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وفيها عدّة صناعات تقليدية.

6- منطقة الصحراء الكبرى: وهي المنطقة الجنوب الكبير (الهقار، التاسيلي)، وتتميز بالمساحات الشاسعة، والجبال الشامخة، وبالحرارة المعتدلة طوال الفصول، والتي تشكل مصدرًا هامًا للسياحة الشتوية

لقد وضعت الحكومة الجزائرية خطة تهدف إلى بناء قطاع سياحي متين تستغل فيه كل الإمكانيات، مع إمكانية ترقيته وتطويره، ومن بين اهم الأدوات الدعم؛ أسلوب الحوافز الجبائية بمختلف صوره وأشكاله وفي كل مراحل الاستثمار السياحي والتي توضحها الدراسة في المحور التالي

3. الحوافز الجبائية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لعام 2030

قد يتميز النظام الضريبي الجزائري بحوافز جبائية تجعله يجذب المستمر لإقامة مشاريعه في الجزائر.

1.3 المزايا الجبائـية الممـــنوحة للقطـاع الســـياحي

في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي توجت باستراتيجية مرجعية ورؤية لأفاق 2030، بوضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 01-20لـ 29يونيو 2010،1.1.3 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030 يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط تهيئة الإقليم (SNAT2030) وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، تتمثل أهدافه فيما يلي (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2020):

- تثمين الوجهة السياحية للجزائر؛
- وضع خطة نوعية للسياحة؛
- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب والقرى السياحية المتميزة؛
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتعزيز السلسة السياحية؛
- توفير التمويلات.

وفي إطار تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030، فقد تم وضع مجموعة هامة من المزايا الجبائية، وتقسم هذه الحوافز كالتالي (المديرية العامة للضرائب، 2020):

في مجال الضرائب المباشرة.

في مجال الرسم على القيـمة المضافة، وحقوق التسجيل.

2.1.3 الحوافز الجبائي في مجال الضرائب المباشرة

تستفيد من إعفاء لمدة عشر (10) سنوات، المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي؛

تستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة؛

الإعفاء من الرسم على النشاط المهني للمبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار.

3.1.3 حوافز جبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة، وحقوق التسجيل

تخضع بصفة انتقالية وإلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019 للمعدل المخفض الرسم على القيمة المضافة (9%) الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي. إعفاء العقود التي تتضمن تكوين وزيادة رأسمال الشركات التي تنشط في القطاع السياحي. ملاحظة: منح قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إمكانية للشركات التي تنجز استثمارات متعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة، من الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في أحكام الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل والمتمم بالأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

2.3 امتيازات جبائية للاستثمار السياحي الفندقي

أشارت قوانين المالية للدولة الجزائرية خلال العشرين سنة الماضية امتيازات جبائية خاصة بالاستثمار الفندقي، كذا بعض النصوص المتعلقة بمنح القروض البنكية، هي كالآتي (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، 2020):

1.2.3 الامتيازات المتعلقة بالحصول على العقار

قد تكون القطعة الأرضية موطن المشروع موضوع ملكية خاصة، عقد إيجار، أو ملكية خاصة للدولة تمنح عن طريق عقد الامتياز، والإتاوة الإيجاري السنوية تمثل 33/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح الامتياز، تخفيض الإتاوة الايجارية السنوية لمنح الامتياز للقطعة الأرضية، الحالة الأولى؛ 90% خلال فترة

الانجاز، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، أما الحالة الثانية؛ 50% خلال فترة الاستغلال، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، كما يمنح الامتياز على الأراضي داخل مناطق التوسع السياحي بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة عشر سنوات (10) بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا، وبالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة خمسة عشر سنة (15) بالنسبة لولايات الجنوب الكبير.

2.2.3 الامتيازات الخاصة بالتمويل

المستثمرون الراغبون في إنجاز مشاريعهم وعصرنة منشآتهم السياحية في إطار مخطط الجودة السياحية على مستوى ولايات الشمال وكذا الولايات الجنوبية يستفيدون على التوالي من 3 % و4,5% من تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية، كما تم منح امتيازات خاصة بتمويل المشاريع السياحية وهي كتالي (العائلي، 2020):

- المساهمة بأكثر من 60% بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية؛
- مدة التعويض 10 :سنوات وأكثر، بمعدل تخفيض الفائدة بـ 03 سنوات وأكثر بالنسبة للمشاريع ذات خصوصية والأولوية، أما مدة دراسة الملفات، من 40 إلى 60 يوم بالنسبة لإنجاز الاستثمارات، و30 يوم بالنسبة للمشاريع التي هي مستغل؛
- التسجيل في الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتمويل التجهيزات، مع إمكانية المساهمة في تطوير رؤوس الأموال وهذا بالشراكة مع مؤسسة الجزائر استثمار.

3.2.3الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

في إطار تطبيق القانون رقم 16-09 المؤرخ 03 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار، يستفيد المستثمر من بعض الامتيازات التي لا تتحقق لمستثمر في قطاع آخر وهي (وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي، 2020):

- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة؛
- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/أو التي تخلق فرص عمل؛
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطن؛

أ- الامتيازات المتعلقة بالمرافقة للمستثمرين: بمجرد تسليم الموافقة المبدئية للمخططات الفندقية، تتم مرافقة المجانية للمستثمرين، وهذا من خلال (وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، 2020):

- توجيه وإرشاد المستثمرين في اتخاذ وإتباع الإجراءات السليمة خلال مراحل الانجاز؛
- المساعدة من أجل الحصول على رخصة البناء؛
- المساعدة من اجل الحصول على قرض بنكي والحصول على التخفيض على معدل الفائدة؛
- التدخل لدى جميع المديريات الولائية المتعلقة بالاستثمار؛
- المساعدة من أجل الحصول على السجل التجاري؛
- المساعدة من أجل الحصول على امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- تم وضع دليل عملي وتطبيقي للمستثمرين في المجال السياحي تم إطلاقه سنة 2012 من قبل وزارة السياحة ويتم تحيينه دوريا.

ب- الامتيازات الممنوحة في إطار الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي: قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة قوانين لتشجيع الاستثمار، فقد قدمت عدد من التسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والجبائية، بقانون الاستثمار الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر1993 المتعلق بترقية الاستثمار، نوضحها على النحو الآتي (الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، 1993):

بالنسبة للمشاريع المنجزة في الشمال: في مرحلة الانجاز يقدم إعفاء من الحقوق جمركة السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لسلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، كما يتم إعفائه من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني، ومن حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار، وإعفاء

لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء، كما يستفيد من إعفاء من تسديد حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال (وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، 2020).

وأثناء مرحلة الاستغلال؛ ولمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من تاريخ بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر؛ يستفيد من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)، مع تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة (وزارة الطاقة والمناجم، 2020).

المشاريع المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق الخاصة: يستفيد المستثمر في مرحلة الإنجـاز من إعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، كما يستفيد من إعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني، وإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز، وإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء، كما يستفيد من إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال، كأن يتم التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة (وزارة الطاقة والمناجم، 2020).

كما يستفيد المستثمر من تخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية، وهذا بتطبيق الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة

أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا ، وكذا ا لمناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة بالدينار الرمزي للمتر ا لمربع لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير (وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، 2020)

أما أثناء مرحلة الاستغلال يستفيد ولمدة عشر (10) سنوات من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، ,وإعفاء من الرسم على النشاط المهني، مع تطبيق تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة (والمناجم، 2020) ، كما يستفيد المستثمر المحلي والأجنبي في قطاع السياحة من امتيازات جبائية إضافية وغير جباية، ومالية عن كل نشاط متميز يفتح فرص، مع تطبيق التحفيزات المشجعة أكثر، وفي حالة خلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، في المناطق التي تستدعي التنمية، فإن المستثمر يستفيد من إعفاء جبائي لمدة خمسة(05) على مرحلة الاستغلال (الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، 1993)

4.2.3 المزايا المالية للمخطط توجيهي للسياحة 2030

بدأت وزارة السياحة خلال سنة 2000 في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وتم صياغتها النهائية سنة 2011 بعنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت عليه تعديلات فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2030، يتضمن مشروع مخطط جودة السياحة والذي تطمح الجزائر من خلاله لتوحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الارادي للجودة، والحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين وأجانب ومن المزايا المالية والضريبية للمنخرطين في مخطط جودة السياحة أين يستفيد المهنيون المنخرطون في مسار الجودة من الحوافز الجبائية التالية (وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، 2020):

- تخفيض بنسبة % 3 و % 4.5 من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية المتعلقة بعمليات العصرنة للمؤسسات السياحية والفندقية المنجزة بالولايات

الشمالية والجنوبية على التوالي في إطار مخطط جودة السياحة (المادة 80 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009)؛

- تخفيض جمركي بصفة مؤقتة إلى غاية 31 ديسمبر 2014، فيما يتعلق باقتناء التجهيزات والأثاث غير المنتج محليا حسب المعايير الفندقية والتي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطّط جودة السياحة (المادة 81 لقانون المالية التكميلي لسنة 2009).

لقد منح للمستثمرين في القطاع السياحي، والمنخرطين في مسار الجودة من حوافز غير مالية مباشرة تشجيعا لهم لتطوير نشاطهم السياحي حيث تم الاقرار بما يلي:

- التكفّل التام بعمليتي التشخيص والمصادقة؛
- التكفّل التام بالتكوين وتأهيل المستخدمين اضافة الى الموظفين القاعديين من طرف وزارة السياحة والصناعة التقليدية؛
- المرافقة في عمليات التجديد، إعادة التأهيل، العصرنة والتوسيع؛
- تثمين وإبراز المؤسسات من خلال استعمال علامة جودة السياحة الجزائر؛
- التسجيل في شبكة المؤسسات السياحية الحاملة لعلامة جودة السياحة؛
- الاندماج في كل عمليات الاتصال التي تدخل في إطار الترقية المؤسساتية.

4.خاتمة

في إطار تثمين الوجهة السياحية، ووضع خطة نوعية للسياحة من اجل تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطاب و القرى السياحية المتميزة، في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والخاص لتعزيز السياسة السياحية، وما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات سياحية طبيعية و بشرية ومادية لا يستهان بها، ادى بالقائمين علي وضع استراتيجية أكثر ما يقال عنها أنها واعدة، والتي تضمنت المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عام 2030 ، والمخطط الوطني للتهيئة الإقليم 2030 الذي تضمن تخصيص مناطق عقارية عبر كل ولايات الوطن لإقامة مشاريع استثمارية سياحية بهدف تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية، بحيث يجعله يساهم بالقدر المدروس في الناتج الداخلي الخام. لكن وللأسف الشديد لم تصل بعد هذه الاستراتيجية وبمجموع مخططاتها إلى النتائج المرجوة، لأن واقع القطاع السياحي في الجزائر يقول غير ذلك، وبالتالي يجب

الاسراع بمراجعة هذه المخططات وتحديد موضع الخلل حتى توضع الحلول المناسبة. وعليه فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي على ضوئها تم اقترح بعض التوصيات للقائمين على القطاع لاستدراك الوضع وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية.

أ- نتائج الدراسة

- تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة، يمكن أن تجعل من السياحة الجزائرية قطبًا سياحيًا من الدرجة الأولى.
- تأخر اهتمام الجزائر بالقطاع السياحي إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين ساهم وبشكل كبير في تدهور القطاع.
- يتضمن المخطط التوجيهي للسياحة لعام 2030 والمخطط الوطني لتهيئة الاقليم عام 2030، ركائز أساسية في استراتيجية الدولة الجزائرية القطاع السياحي، وأن إقامتها وتجسيدها على أرض الواقع سيحقق نقلة نوعية وهامة للقطاع.
- تجسد الدعم المالي العمومي في منح العديد من الاعفاءات الضريبية والشبه ضريبية، و الامتيازات المتعلقة بمنح الامتياز العقاري بالدينار الرمزي على أراضي ملك للدولة وفي مناطق تتوفر على كل عناصر الجذب السياحي وبامتياز خاصة الطبيعية منها.
- تجسد الدعم المالي العمومي في دعم الدولة للمستثمرين للحصول على قروض من البنوك العمومية والخاصة، وبأسعار فائدة مخفضة جداً.
- تجسد الدعم المالي العمومي في المساعدة للمستثمرين بالدراسات التي تحتاجها مشاريعهم السياحية أثناء الانجاز المجانية، والمرافقة العمومية المجانية كذلك، مع تكفل الدولة بتكوين المورد البشري المتخصص بالقطاع السياحي وفي جميع التخصصات.
- لم يصل حجم الحوافز الجبائية إلى يحقق أهداف الاستراتيجية الوطنية للقطاع السياحي بسبب؛ تعقد اجراءات منح الامتياز على العقار ضمن مناطق التوسع السياحي، وإجراءات منح القرض البنكي، وضعف مستوى المرافقة والمتابعة للمستمرين.

ب- مقترحات الدراسة

- الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتكامل بين كافة القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة، والتطابق والتوافق بين الطالب السياحي والمنتج السياحي المقدم

وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات تحديث وتطوير للمناطق السياحية، والوسع وإيجاد مناطق جديدة تتلاءم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية.

- يجب تنويع أشكال الدعم المالي لتشجيع الاستثمار السياحي والفندقي كالإعفاءات من الضرائب ولمدة مغرية، مع تسهل الاجراءات الجمركية وتبسيطها وتقديم المساعدة في وقتها وبحجمها؛
- اعفاء ضريبي كلي مع تسهيل عمليات الاستيراد لمستلزمات إقامة المشاريع السياحية خاصة في مرحلة الانجاز؛
- توعية عمومية بأهمية قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية؛
- تحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية، وتعزيز الأطر القانونية المشجعة والداعمة للاستثمار.
- تسهيل إجراءات الاستثمار والتأكد من توفير المرافق والبنية التحتية في المناطق والمدن الجديدة التي تريد الدولة دفع المستثمرين فيها؛

في الأخير على الجزائر العمل أكثر من أي وقت مضى وباهتمام كبير بالقطاع السياحي، وأن المشكلة تتحدد في إعداد تنفيذ ومتابعة المخططات ومتابعة عملية التنفيذ وتقييم ما تم تنفيذه وتحديد أسباب التأخر، يجب أن تهتم الحكومة بتنفيذ استراتيجيتها لأن الاقتصاد الوطني يعتمد على تنويع مصادر الدخل، فالتخصص يجعل الاقتصاد الوطني متحكم فيه من الخارج (الأسواق الدولية) مما يصعب من مهام الحكومات لذلك يجب الاهتمام بكل القطاعات الاقتصادية ومن دون استثناء.

5. قائمة المراجع

الأمانة العامة للحكومة الجزائرية. (10 أكتوبر, 1993). *الجريدة الرسمية عدد 64 لعام 1993*. تاريخ الاسترداد 04 افريل, 2020، من الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

المديرية العامة للضرائب. (04 مارس, 2020). *وزارة المالية الجزائرية*. تاريخ الاسترداد 12 أفريل, 2020، من المزايا الجبائية الممنوحة للقطاع السياحي: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (12 مارس, 2020). *قطاع السياحة*. تاريخ الاسترداد 4 أفريل, 2020، من وزارة الصناعة و المناجم، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme

ايمان عز الدين محمد دويه. (. أكتوبر, 2011). مشاركة القنوات الفضائية في دعم التنمية السياحية. *البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر*، صفحة 453.

بركان دليلة، هاني نوال. (. ديسمبر, 2018). الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تفعيله في ظل إستراتيجية المخطط التوجيهي (.SDAT2030) *مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة بسكرة، الجزائر*، صفحة 59.

خربوطلي صلاح الدين. (2004). *السياحة المستدامة*. دمشق: دار الرياض.

خنفري خيضر، بوسنة مريم. (2018). واقع استثمار السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيا الوطنية. *الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها وسبل تطويرها، جماعة الجزائر* (صفحة 3). الجزائر العاصمة: .

غنيم محمد عثمان. (2004). *التخطيط السياحي والتنمية، .* الأردن.

كافي حسين. (1987). *رؤية عصرية للتنمية السياحية*. القاهرة: النهضة المصرية.

كافي حسين، مصطفى حسين. (2006). *صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية*. عمان، الأردن: دار الفرات، لينار للنشر والتوزيع.

نور الدين هرمز. (. ., 2006). التخطيط السياحي والتنمية السياحية. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، ، صفحة 21.

وزارة السياحة و الصناعة التقليدية. (1999). *تقرير الخوصصة والاستثمار في السياحة بالحزائر*. الجزائر: .

وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي. (26 فيفري, 2020). *الإجراءات المصادقة على المخططات الفندقية للمشاريع السياحية*. تاريخ الاسترداد 04 أفريل, 2020، من وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي: lang=ar&http://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7284

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي. (04 فيفري, 2020). *وزارالسياحة و الصناعة التقليدية و العمل العائلي*. تاريخ الاسترداد 12 مارس, 2020، من

السياحة، الانخراط في مخطط جودة السياحة الجزائرية: lang=ar&http://www.mtatf.gov.dz/?page_id=7287

وزارة الطاقة والمناجم. (04 فيفري, 2020). *مزايا إضافية المتميزة و أو التي تخلق فرص عمل*. تاريخ الاسترداد 06 مارس, 2020، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages

وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية. (2020 فيفري, 2020). *المزايا المخصصة للاستثمار*. تاريخ الاسترداد 26 مارس, 2020، من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages